

بيان لجنة السياسة النقدية

٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الى ٨,٧٥٪ و ٩,٧٥٪ و ٩,٢٥٪ على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الي ٩,٢٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٣,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٤,٢٪ في يوليو ٢٠٢٠، وهو ثاني أدنى معدل مسجل - بعد أكتوبر ٢٠١٩ - منذ ما يقرب من أربعة عشر عاماً. واستمر انخفاض التضخم مدعوماً باحتواء الضغوط التضخمية، والذي يرجع الى انخفاض المساهمة السنوية للسلع الغذائية بدرجة تفوق ارتفاع المساهمة السنوية للسلع غير الغذائية. وقد جاء ذلك مدفوعاً بانخفاض أسعار الخضراوات الطازجة على خلاف نمطها الموسمي للشهر الثاني على التوالي. وبالتالي ظل المعدل الشهري للتضخم في الحضر يعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية وارتفاع أسعار السلع غير الغذائية للشهر الرابع على التوالي. وفي ضوء ذلك، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليسجل ٠,٨٪ في أغسطس ٢٠٢٠ مقابل ٠,٧٪ في يوليو ٢٠٢٠.

أظهرت البيانات الأولية أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بلغ ٣,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال النصف الأول من ذات العام. كما سجل معدل البطالة ٩,٦٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧,٧٪ خلال الربع الأول من ذات العام. وقد جاءت تلك التطورات نتيجة الأثر السلبي لانتشار جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي. وتشير البيانات الى استقرار بعض المؤشرات الأولية خلال شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠٢٠ بعد التحسن الملحوظ المسجل في شهر يونيو من عام ٢٠٢٠.

وعالمياً، ما يزال النشاط الاقتصادي ضعيفاً على الرغم من بعض التعافي، كما استقرت أسعار البترول العالمية بشكل عام، واستمر تحسن الأوضاع المالية العالمية على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة.

وفي ضوء ماتقدم، ونتيجة لاحتواء الضغوط التضخمية وكافة التطورات المحلية والعالمية، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس. ويتسق ذلك القرار مع تحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط. كما يوفر خفض أسعار العائد الأساسية في اجتماع اللجنة الدعم المناسب للنشاط الاقتصادي في الوقت الحالي.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg